Document: EB 2015/LOT/P.26/Rev.1
Date: 12 September 2015
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن قرض إضافي مقترح تقديمه إلى جمهورية السنغال من أجل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Luyaku Loko Nsimpasi
مدير البرنامج القطري
شعبة أفريقيا الوسطى والغربية
رقم الهاتف: 6757 859 33 221+
البريد الإلكتروني: l.nsimpasi@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2094 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية السنغال من أجل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية على النحو الوارد في الفقرة 20.

مذكرة رئيس الصندوق

قرض إضافي مقترح تقديمه إلى جمهورية السنغال من أجل مشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية

أولا- السياق والمسوغات

1- إن الهدف الإنمائي لمشروع دعم سلاسل القيمة الزراعية هو تحسين دخول ونظم سبل العيش المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة في حوض الفول السوداني في السنغال من خلال إدماجهم في سلاسل قيمة مربحة ومتنوعة. وتمت الموافقة على المشروع من قبل المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2008 (الوثيقة EB 2008/94/R.13/Rev.1) لفترة ست سنوات وأصبح نافذ المفعول في 2 فبراير/شباط 2010. وكانت تواريخ الإنجاز والإغلاق الأولية 31 مارس/آذار و30 سبتمبر/أيلول 2016 على التوالي. ويغطي المشروع أجزاء من مناطق كاولاك، وديوربيل، وفاتيك وكافرين.

2- قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 36.61 مليون دولار أمريكي. ويتم تمويل المشروع بشكل مشترك عن طريق قرض من الصندوق بقيمة 9.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة بقيمة 0.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ومنحة من مرفق البيئة العالمي بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي، وقرض من صندوق الأوبك للتنمية الدولية تعادل قيمته 9.1 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من المقترض بقيمة 5.75 مليون دولار أمريكي، ومساهمة من المستفيدين بقيمة 1.68 مليون دولار أمريكي.

ثانيا- وضع تنفيذ المشروع

3- تم تصنيف المشروع على أنه "مُرض للغاية" من قبل بعثات إشراف متعاقبة وبعثة استعراض منتصف المدة التي جرت في الفترة أغسطس/آب-أكتوبر/تشرين الأول 2014. وبعد أربع سنوات من التنفيذ، وصل المشروع إلى 400 25 أسرة بشكل مباشر، مما يمثل 181 في المائة من الأسر الـ 000 14 المستهدفة. وصنف استعراض الحافظة للفترة 2013-2014 الإدارة الائتمانية للمشروع على أنها "مُرضية" وتأكد من أن المشروع يمتثل للمواثيق القانونية وبأن تقارير المراجعة قدمت في أوانها وكانت مرضية بالنسبة للصندوق.

4- لقد حقق المشروع نتائج معتبرة من حيث زيادة الغلال، والأمن الغذائي، وتوليد الدخول، وخلق فرص العمل. وزاد الإنتاج والإنتاجية على طول سلاسل القيمة (الدخن/الذرة الرفيعة، اللوبياء، والسمسم، والذرة، والدواجن

القروية، والخبيزة) أكثر من الضعفين. وتراجع متوسط فترة الجوع بالنسبة للأسر التي يدعمها المشروع من ستة أشهر إلى شهر واحد. وزادت كمية الدخن الفائضة المسوّقة من الصفر فعليا عند استهلال المشروع إلى 1–1.5 طن للأسرة الواحدة. وزاد الهامش الإجمالي للهكتار الواحد من كل محصول مستهدف على الأقل بنسبة 390 في المائة وإلى ما يصل إلى نسبة 875 1 في المائة. ومع تضمين هذا الأداء القوي في سلاسل القيمة الرسمية باستخدام أسعار يتم التفاوض عليها، أصبح لدى أصحاب الحيازات الصغيرة الآن دخلا أكبر والقدرة على التمويل الذاتي.

5- هناك احتمال كبير بأن النتائج التي تم تحقيقها ستكون مستدامة، وأن المشروع على المسار الصحيح فيما يتعلق باستراتيجية الخروج. ومما يدعم الاستدامة الكفاءات المكتسبة خلال مسار المشروع من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة، ومنظمات المزارعين، ومشغلي السوق. وتشمل هذه الكفاءات: (1) توفير المنتجين من أجل شراء المدخلات؛ (2) ترتيبات شراكة واضحة وعاملة مع مؤسسات قائمة؛ (3) ترتيبات زراعة تعاقدية فعالة بين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومنظمات المزارعين، ومشغلي السوق من أجل إنتاج وبيع السلع؛ (4) خروج 120 من منظمات المزارعين من برنامج دعم المدخلات المنخفضة التابع للمشروع إلى التمويل الذاتي للمدخلات؛ (5) تحمل منظمات المزارعين لمسؤولية استئجار وتعويض تقنيين على مستوى القرية من أجل المساعدة.

6- أحد العوامل الرئيسية لنجاح المشروع هو الترتيبات التعاقدية بين منظمات المزارعين ومشغلي السوق، والتي تؤمن سوقا مضمونة لبيع إنتاج المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة بأسعار مجزية يتم التفاوض عليها. والكثير من مشغلي السوق هم مشاريع/شركات تجهيز زراعية محلية صغيرة ومتوسطة الحجم قائمة في مناطق كاولاك، وديوربيل، وفاتيك وكافرين، وثيس، ودكار. وما زالت هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا من القيود، بما في ذلك: (1) عدم كفاية التنظيم؛ (2) المعدات القديمة والضعيفة؛ (3) القدرات التقنية والإدارية الضعيفة؛ (4) الافتقار إلى التغليف المعياري؛ (5) ضعف إبراز السمات المميزة للمنتجات وتسويقها.

7- على الرغم من التقدم الملموس المحرز في إضفاء الطابع الرسمي والتجاري على سلاسل قيمة المشروع، يبقى تجهيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة اختناق جدي في وجه تحقيق المشروع لإمكانياته. وتتفق جميع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المشاركة في منتديات سلاسل القيمة الخمس أنه يجب توسيع قدرات التجهيز لتوفير سوق مناسبة لإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة، ومن ثم دعم نمو دخل جميع الأطراف. ويفاقم من القدرات المنخفضة لمشاريع التجهيز الصغيرة والمتوسطة محدودية وصولها إلى التمويل المناسب، حيث أن التمويل التجاري القائم يتطلب ضمانات ملموسة، ويفرض جداول تسديد جامدة لا تتناسب مع موسمية الأعمال الزراعية، وأسعار فائدة من الصعب على المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحملها.

8- وقد أخذ المشروع يصبح ضحية نجاحه، حيث يزيد أصحاب الحيازات الصغيرة إنتاجهم وإنتاجيتهم باستمرار في حين تخفق قدرات التجهيز للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مواكبتها، على الرغم من أنشطة المشروع التي تدعم قطاع التجهيز في سلاسل القيمة. ولكي تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من زيادة قدرتها على شراء إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة لا بد من معالجة القيود على عملياتها.

9- وسيدعم التمويل الإضافي المشروع في معالجة القيود التي تواجهها مشاريع التجهيز الصغيرة والمتوسطة، على وجه التحديد ما يلي: (1) القدرات التقنية والإدارية؛ (2) تعزيز إضافة القيمة وجودة المخرجات؛ (3) تعزيز استهلاك وتجارة التجزئة لمحاصيل أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال مطاعم متخصصة تقدم المنتجات المحلية وغير ذلك من القنوات. وسوف يدعم التمويل أيضا تعاونيات المجهزين، ومنظمات المزارعين، والمؤسسات العامة في متابعة تحسين تقديمها للخدمات لأعضائها ولجمهورها.

ثالثا– تكاليف المشروع وتمويله

10- يبلغ التمويل الإضافي حوالي 000 650 وحدة حقوق سحب خاصة (000 900 دولار أمريكي) والمقدم في شكل قرض بشروط تيسيرية للغاية.

11- ويبين الجدول توزيع التكاليف بحسب فئة النفقات.

الجدول

التمويل الإضافي للمشروع بحسب فئة النفقات

(بالدولارات الأمريكية)

الفئة	مبلغ قرض الصندوق الجديد	بالمائة
المعدات والمركبات	440 000	48.9
المساعدة التقنية والدراسات والتدريب	160 000	17.8
عقود مقدمي الخدمات	300 000	33.3
المجموع	**900 000**	**100**

رابعا– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

12- **السياق القطري وتصنيف المخاطر.** ستتم مواءمة ترتيبات الإدارة المالية للتمويل الإضافي المقترح مع ترتيبات المشروع الجاري، والتي اعتبرت كافية تماما من قبل بعثات الإشراف ومراجعي الحسابات. وتعتبر مخاطر الإدارة المالية للمشروع، التي قدرت وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق، منخفضة.

13- **الإدارة المالية.** تقع مسؤولية الإدارة المالية للتمويل الإضافي على عاتق الوزارة المسؤولة عن المالية. وسوف يتم الاحتفاظ بمجموعة كاملة من الحسابات وفقا لمتطلبات الصندوق ومعايير المحاسبة المعترف بها دوليا. وسوف تشمل التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية للمشروع التي تعدها وحدة تنسيق البرامج الخاصة بالمشروع التمويل الإضافي، محددا بشكل منفصل. وترد تفاصيل ترتيبات الإدارة المالية في دليل الإجراءات المالية، الذي سيتم تحديثه لدمج التمويل الإضافي، وسيتم تقديم النسخة المنقحة للصندوق للموافقة عليها.

14- **الحسابات.** سيتم تحويل التمويل الإضافي من قبل الصندوق إلى حساب معين تديره الوزارة المسؤولة عن المالية في مصرف في دكار مقبول للصندوق ووفقا لإجراءات الصرف الخاصة بالصندوق. وسيتم تحويل الأموال إلى الحساب التشغيلي للمشروع في كاولاك من أجل تنفيذ المشروع.

15- **ترتيبات المراجعة الخارجية.** ستتم مراجعة حسابات المشروع سنويا من قبل مراجعين مستقلين مقبولين للصندوق في إطار الاختصاصات التي وافق عليها الصندوق وبما يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمراجعة

حسابات المشروعات في الصندوق. وسيتم تقديم قائمة مالية موحدة ومراجعة للمشروع بأكمله، بالإضافة إلى رسالة الإدارة المطلوبة، إلى الصندوق في غضون ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية.

خامسا– التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية التمويل

16- سيتم تعديل اتفاقية التمويل، بعد موافقة المجلس التنفيذي عليها، لكي تأخذ في الاعتبار تمويل الصندوق الإضافي. ولن يتم إنشاء أي فئة إنفاق جديدة. ويكمل هذا التمويل خطة التمويل المعتمدة ابتداء عند تصميم المشروع، وسوف لن تنطوي على تغييرات على وصف المشروع، ومنطقة المشروع، أو المجموعة المستهدفة. وسوف تغطي الحكومة الضرائب المتصلة بالنفقات المتوقعة مع التمويل الإضافي، في شكل إعفاءات و/أو مبالغ نقدية حسب الاقتضاء.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

17- سيشكل تعديل اتفاقية التمويل الحالية بين جمهورية السنغال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل الإضافي المقترح إلى المقترض/المتلقي.

18- وجمهورية السنغال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

19- وإني مقتنع بأن التمويل الإضافي المقترح من الصندوق يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا– التوصية

20- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل الإضافي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السنغال قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته .... وحدة حقوق سحب خاصة (000 900 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية